

إسرائيل: الاعتراض السوري لم يكن الأول ... لكننا فضّلنا الصمت

يحيى دبوq

ردّ فعل إسرائيل على تصدي الدفاعات الجوية السورية لطائراتها، بعد خرقها المجال الجوي السوري من الحدود اللبنانية، جاء استثنائياً هذه المرة، وذا دلالات، ردّ فعل لا يتعلّق بالرّد الماديّ فحسب بإطلاق صاروخ اعتراضي، بل جراً سلسلة إجراءات واعتراضات سورية في الفترة الأخيرة، عمدت إسرائيل إلى إخفائها، وهي تهدف، بحسب القراءة الإسرائيلية، إلى رسم معادلات جديدة في وجه الخروق الإسرائيلية للأجواء السورية واللبنانية. التعليقات الإسرائيلية، انشغلت في عرض تقديرات المؤسسة الأمنية ودوائر القرار فيها. وهي أجمعت على أن الرئيس السوري بشار الأسد يمهد لمرحلة ما بعد هزيمة تنظيم «داعش»، وبالتالي يتطلع إلى مرحلة ما بعد تحرر الجيش السوري من جزء كبير من أبعائه الميدانية. المعادلة الجديدة تنص على التصدي للخروق الإسرائيلية، بما يشمل العمق الحيوي للمجال الجوي السوري، إلى داخل الأجواء اللبنانية، إحدى أهم الدلالات التي توقفت عندها تل أبيب هي أن إطلاق الصاروخ الاعتراضي جاء «من دون مبرر»؛ لا خرق للأجواء السورية، ولا طلعات قتالية، والطائرات الإسرائيلية كانت في مهمة «روتينية» في الأجواء اللبنانية؛ ما يعني أن قرار التصدي وإطلاق الصاروخ جاء عن سابق تصميم، وهو متخذ من قبل القيادة السورية ضمن خطة مدروسة مسبقاً لفرض معادلات وقواعد اشتباك جديدة، لا تعيد الإوضاع وقواعد الاشتباك إلى ما كانت عليه قبل الحرب السورية، بل أيضاً إلى منع إسرائيل من خرق الأجواء اللبنانية، الأمر الذي يعدّ، من جهة تل أبيب، اعتداءً على «حق طبيعي» لها لا يمكنها أن تفرط فيه، وبحسب تعبيرات إسرائيلية: «التحليق فوق لبنان هو زخر استراتيجي، وليس مجرد طلعات استخبارية أو عملياتية».

اللافت في التسريبات الإسرائيلية، هو الإقرار بأن الصاروخ السوري لم يكن إلا «رأس الجليد» وآخر اعتراض سوري ضمن سلسلة اعتراضات في الفترة الأخيرة، فضّلت إسرائيل أن لا تكشف عنها منعاً من إخراجها، ما يعني أن إسرائيل باتت أمام استحقاق داهم ووشيك، وإذا تواصل من قبل دمشق، ولم يجر التعامل معه بحزم وتصميم، فقد يوصل المعادلة إلى نتائج وخيمة من ناحية إسرائيل.

وبحسب صحيفة «يديعوت أحرونوت»، في الأشهر الأخيرة اصطدمت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي مرات عدة بينران الدفاعات السورية، إلا أن إسرائيل لم تنشر شيئاً عن هذه الأحداث، وربما يعود ذلك إلى

السياسة الأمنية، أو ربما لأن الظروف لم تنشأ للرد على هجمات الدفاعات السورية»، وتضيف المصادر: «بدلاً من ذلك، أرسلت إسرائيل تحذيرات إلى الجانب السوري، وكانت تحذيرات صريحة، لكن اضح أن السوريين لم يتعاملوا معها بجديّة، وفضّلوا تجاهلها».

صحيفة «معاريف» نقلت تقديرات وتساؤلات المؤسسة الأمنية في إسرائيل، لكن بكلمات أكثر مباشرة ووضوحاً من «يديعوت أحرونوت»، مع كثير من عدم اليقين، بحسب الصحيفة: «الواضح أن الأسد يعمل على رسم خط أحمر سوري جديد، يمنع بموجبه سلاح الجو (الإسرائيلي) من العمل في الأجواء اللبنانية، لكن السؤال الأهم هو (تضيف «معاريف»): هل فعل ذلك بمبادرة منه، من دون تنسيق مع إيران روسيا، أو بالتنسيق معهما، والأخطر من ذلك، هل عمد إلى التصدي بتوجيه منهما؟».

السئلة الثلاثة تحمل في طيّاتها أرجحية مختلفة من ناحية تل أبيب. وكلّ منها يفسر الإجراءات السورية في اتجاهات متفوّتة، وإن كانت جميعها نصبّ في هدف واحد: تقليص «حرية عمل» سلاح الجو الإسرائيلي، مع ذلك، الأسئلة الثلاثة التي تختلف في الظاهر، تعدّ في الواقع متصلة وعضوية، وتحديداً إن تدحرج الرد والرّد المضاد إلى سلسلة ردود تصاعديّة، ما يدفَع بلا جدال الجهات الثلاث: سوريا وإيران وروسيا، إلى التوقّع في خندق واحد لمنع إسرائيل من مواصلة اعتداءاتها، وهذه هي أهم الأسئلة الإسرائيلية التي لم يكشف عنها، ومن شأنها تفسير تواضع تل أبيب في ردّها على الرد السوري.

جاء الرد الإسرائيلي على الصاروخ الاعتراضي سريعاً نتيجة لضرورات تظهر الحزم والتصميم الإسرائيليّين في وجه المخطط السوري، وتحديدًا ما يتعلق بالأجواء اللبنانية، وفي الوقت نفسه «حكيمًا جدًا» بلا مخاطرة في الدفع إلى ردّ سوري مضاد يجري في أعقابها تدخل الحليف بفتيته؛ الإيراني والروسي، وذلك عبر استهداف مكونّ من مكونات المنظومة الدفاعية السورية (الرادار) بحيث تخرج المنظومة مؤتمتًا من الخدمة، من دون تدميرها، ومن دون إلحاق إصابات بشرية في كادرها.

الرسالة السورية وصلت، بل يتبيّن أنها وصلت بشكل جيد جدًّا، مع فهم وإدراك لأبعادها ومرامها، وأيضاً لإمكاناتها الواقعية الفعلية في تحقيق أهدافها. ورغم أن الصاروخ الاعتراضي السوري لن ينهي الخروق الإسرائيلية، لكنه مؤشر مقلق جدًّا لتل أبيب، خاصة أنه ضمن قرار وسلسلة ردود سورية، من شأنها أن تشغل إسرائيل في البحث عن إجابات عن فرضيات غير نظرية لمرحلة ما بعد انتصار الدولة السورية وحلفائها، وتحديدًا ما يتعلق بقدرة الجيش السوري على المناورة في مرحلة تخفيف الأعباء الميدانية عنه، ما بعد إنهاء تنظيم «داعش».

ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الاندبندنت: بارزاني حاول عبر الاستفتاء "اعادة الشرعية التي فقدها" فجلب المتاعب لشعبه

ماضي بريطانيا الذهبي، يوم كانت بريطانيا تمثّل بمفردها ورشة للعالم كله تعينها على ذلك مزايا التجارة الحرة. بيد ان هذه قراءة خاطئة للتاريخ البريطاني، لأن الوقوف في الجانب المنتصر خلال الحروب النابليونية وفي الحربين الاولى والثانية لا تكاد تكون له علاقة بالقوة الاقتصادية قدر تعلقه بسطوة سلاح البحرية والبراعة في اقامة التحالفات. مرة اخرى نقول ان اضعاف الدولة البريطانية لم يعد شيئاً مؤجل الحدوث الى ما بعد مرحلة انتقالية مطاطة، بل هو امر آخذ بالحدوث منذ الان.

وأكد ان «التجربة البريطانية في عمليات الاستفتاء ليست فريدة ولها مناظرات في امكان اخرى، إذ تظهر لنا التجربة ان الاستفتاءات يستغلها الطرف الفائز دائماً للظاهر بأن الاغلبية التي كسبها، مهما كانت ضئيلة ومهما بلغت قلة اعداد الذين حضروا للتصويت، تمثل ارادة امة واحدة موحدة. في حين تعكس نتيجة ٥٢ مقابل ٤٨ بالمئة، التي حققها التصويت على خروج بريطانيا، هو ان البلد منقسم ازاء هذا الشأن عند خط الوسط، وفي كتالونيا لم تتعد نسبة الذين شاركوا في التصويت يوم ١/١ الماضي نسبة

٤٢ بالمئة ولكن المتوقع هو ان يعلن رئيس الوزراء الكتالاني الاستقلال إذا ما سحنت له الفرصة لمخاطبة البرلمان في ١/٣».

وذكر الكاتب « وكما يحدث كثيراً في التاريخ فإن اولئك الذين يتبعون تغييراً راديكالياً أو ثورياً لا يتمكنون من نيل بغيتهم إلا اذا استقروا لدى من يريدون ابقاء الحال كما هو رددو فعل مبالغ بها تتخطى المنطق وترتد بنتائج عكسية. لذا كان يجب ألا يتطلب الامر من الحكومة الاسبانية كثير تأمل حتى تدرک ان ارسال الشرطة الوطنية لتحاوّل ايقاف عملية الاستفتاء، ثم الفشل في المحاولة، بينما يتعرض الناس العاديون للضرب امام كاميرات التلفزيون، كان خير وسيلة لإكساب مؤيدي الاستقلال مشاعر التعاطف».

واردف « كذلك من المحقق ان استدعاء قائد شرطة كتالونيا للمثول امام القضاء بشبهة التحريض ضد الدولة ما كان ليسفر عن شيء سوى ضمان حصول الذين اجروا الاستفتاء على الشرعية، الحماقات المفضية الى التدمير الذاتي التي ترتكبها الحكومات وهي تدافع عن مصالحها ما فتئت تثير الدهشة. فالولئك الذين يبررون استخدام القوة بأنه وسيلة لفرض القانون والنظام لا يمكن ان ينقلبوا في لحظة الى بلطجية عتاة دون ان يلحقوا بسلطتهم طعنة نافذة». وعاد الكاتب الى ستينات القرن الماضي بالقول « اذكر اني سألت قبل نصف قرن من الزمن، في العام ١٩٦٨ على وجه التحديد، احد منظمي حملات الدفاع عن الحقوق المدنية في ايرلندا الشمالية عن الخطوة التالية التي تعتزم حركته اتخاذها (كانت تلك الحركة تطالب بالمساواة في الحقوق للرومان الكاثوليك في دولة طائفية يحكمها البروتستانت). قال لي انه ورفاقه قد اجروا تصويتاً في اجتماعهم مؤخراً وقرروا عدم فعل شيء والاكتفاء بدلاً من ذلك بانتظار ان تقع الحكومة في غلطة فادحة اخرى، كالسماح لقوات الشرطة بمهاجمة المتظاهرين السلميين المطالبين بالحقوق المدنية امام كاميرات المصورين ومحطات التلفزيون. وكان هذا هو بالفعل ما اقدمت عليه الحكومة».

واشار الكاتب «قمة تشابه آخر بين بريكست وكردكست، حيث تظاهر السياسيون البريطانيون المؤيدون للخروج من الاتحاد امام المصوتين بأن ميزان القوة بين بريطانيا ودول الاتحاد الاوروبي السبع والعشرين متكافئ: وإن المفاوضات يمكن ان تسير في طريقها على هذا الاساس. وعلى غرار ذلك صرح بارزاني عقب الاستفتاء بأنه سوف يتفاوض بشأن الاستقلال مباشرة مع حكومة مدعنة في بغداد. كلا الادعاءين كانا وهماً بطبيعة الحال، لأن واقع الامر ينبئ بأن الاوراق التي في يد «ماي»، ومثلها التي في يد بارزاني، ضعيفة امام خصوم اقوى بكثير. وقد اعلنت بغداد بالفعل انها لن تتفاوض في اي شأن ما لم تلغ نتائج الاستفتاء اولا. كما ان تركيا وايران في وضع يتيح لهما تسليط ضغوط ساحقة على حكومة كردستان العراق حتى تنصاع وترتضخ».

وختم الكاتب بالقول « لقد وعد دعاة بريكست وكردكست وكتالونكست بأن يكون هناك شيء من فقدان التوازن والاضطراب لفترة قصيرة لقاء اكتساب دولهم استقلالاً حقيقياً ورفاهاً طويل الامد. لكن الواقع هو ان البريطانيين والكرد والكتلانيين يشبهون كثيراً شخصيات «جامبلي» الذين كتب عنهم «إودارد لير» واشتهروا بانهم نزلوا الى البحر بغربال رغم التحذيرات لهم بانهم سوف يفرقون عن آخرهم. رد ال«جامبلي» على ذلك قائلين: «غربالنا ليس كبيراً ولكننا سنتركب البحر به ولن نعبأ مثقال رز، ولن نبالي مثقال تينة».



وكذلك يحب «اللال» الآخرين بين الحين والآخر. كما قال إن ترامب يعتقد أن هذا الأسلوب يجعل الخصوم يفقدون توازنتهم ويفتح كذلك المجال للتفاوض.

ورأى الكاتب أن ترامب يجب المجازفة «وخاصة عندما يعمل مع الشركاء»، وتابع أن ذلك يتضمن المخاطرة بنزاع نووي، مشيراً إلى أن حسابات ترامب فيما يخص الاسلحة النووية تختلف عن حسابات أي رئيس أميركي في

نشرت صحيفة الاندبندنت البريطانية مقالاً لمراسلها في العراق باتريك كوكبرن تناول ملف الاستفتاء الكردي ومآلاته وخاصة بعد دخول القوات العراقية الى كركوك والمناطق المتنازع عليها وفرضها السيطرة عليها.

ويقول الكاتب في مقاله « بريكست .. كردكست .. وكتالونكست (الاولى هي خروج بريطانيا

من الاتحاد الاوروبي والثانية اعلان من كردستان العراق بالاستقلال عن العراق والثالثة انفصال كتالونيا عن اسبانيا) ثلاثة تغيرات سياسية كبرى، منها ما هو ماض في مجراه ومنها ما وضعته عمليات الاستفتاء الاخيرة على الاجندة السياسية».

واضاف «ثلاث دول مختلفة عن بعضها كل الاختلاف، ولكن المشترك في الحالات الثلاث جميعاً هو ايهام اعداد كبيرة من المقترعين بأن اوضاعهم سوف تتحسن حين يمضون مستقلين بذاتهم بمنأى عن اي اجراءات، كما هو الحال في الاتحاد الاوروبي، او الدولة كما في حالتي العراق واسبانيا».

ويواصل الكاتب « عمليات الاستفتاء تحمل في ثناياها اجوية لاسئلة كثيرة، لذا لا عجب ان

تجد لها سحراً على الحكومات التي تعاني الانقسام او الزعماء الديماغوجيين او الدكتاتوريين. فعمليات الاستفتاء من الخارج لها مظهر الديمقراطية الشعبية، وهي تعطي الانطباع بأن القرارات المهمة يمكن الوصول اليها في النهاية من خلال اختزال القضايا المعقدة وتبسيطها تبسيطاً شديداً بحيث تغدو مجرد «نعم» أو «لا».

ويؤكد الكاتب ان «عمليات الاستفتاء تجعل من السهل التلاعب بالرأي العام لأن الشأن الذي يطلب من المصوتين الموافقة عليه يكون في معظم الاحيان من بين الامنيات التي تداعب خيالهم، وما يطلب منهم رفضه يكون رزمة بالية من المظالم التي لا صلة لها بالواقع ولا ارتباط. في الدول الثلاث المذكورة جميعاً صوت خلال الاشهر الخمسة عشر الاخيرة اناس كثيرون جداً، ولكن ما من سبب يدعونا للافتراض بأن التصويت في الاستفتاء سوف يجعلهم أحسن وضعاً او اسعد حالاً».

وركز الكاتب في جزء من مقاله على الاستفتاء كردستان العراق قائلاً « الاستفتاء الذي جرى في كردستان العراق في ٢٥ ايلول كانت له سمات تميزه، ولكنه كانت له ايضاً نقاط تشابه مع غيره من الاستفتاءات. فالتصويت بالنسبة لكرد العراق كان موضوعه «مع الاستقلال» او «ضد الاستقلال»، وقد شمل التصويت مناطق هي المفروض ان تكون تحت سلطة الحكومة العراقية، اضافة الى المناطق الخاضعة لسلطة حكومة المنطقة الكردية، ويبدو ان الذي دعا اليه هو الرئيس مسعود بارزاني من اجل ان يتشج بالعلم الكردي ويطرح نفسه حاملاً لراية القومية الكردية. بحكم المؤكد واليقين ان معظم الكرد يريدون دولة مستقلة، ولكن السؤال يتعلق بمدى واقعية هذه الدولة وقدرتها على النجاح».

واضاف « كان التصويت مفيداً لبارزاني لأنه منحه الشرعية التي فقدها. رغم الجدل الدائر بخصوص فترة توليه المنصب التي انتهت في العام ٢٠١٥. رغم الاقتصاد شبه المنهار الذي تعيشه المنطقة الكردية تمكن بارزاني من حرف الانتباه عن ذلك وتقديم نتائج الاستفتاء غير الملمزم على انها العلاج السحري الشافي لجميع المتاعب التي ينوء بها الكرد، رغم ان كثيرا من تلك المتاعب انما تولدت نتيجة لفساد حكومة كردستان العراق وسوء ادائها الوظيفي».

ويضيف «العود الخاوية بأطلب ما ستأتي به الايام يجب ان تكون اقل ضابية مما هي الان، والامر اكثر غمة في حالة بريطانيا بشكل خاص لأن كلا الطرفين يتبادلان في مناظراتهما حول ما للبريكست وما عليه من مصطلحات اقتصادية من ذات علاقة بتأثيرات الهجرة والمهاجرين. كذلك ان معظم النقاش هنا تقريبا يطرح بصيغة المستقبل في حين ان الكوارث الكبرى التي سيفيض علينا بها البريكست أخذت تتحقق بالفعل».

وواصل قائلاً « فمضد اغلاق صناديق الاقتراع في يوم ٢٣ حزيران ٢٠١٦ انقسم المجتمع البريطاني انقساماً عميقاً ربما فاق اي انقسام في التاريخ منذ الحرب الاهلية في القرن السابع عشر، اي قبل ٢٧٥ سنة. وكما قالها لي احد المعلقين في الاسبوع الماضي معبراً عن مدى العمق والضعينة والديمومة التي تنسم بها هذه الانتقسامات: «انها في الحقيقة اشبه بحرب اهلية بدون مدافع» حتى الحكومة انقسمت الى حد انها باتت تناضل للثبور على مساحة كافية من الارضية المشتركة لتتخلص من «تريزا ماي»، رغم انها صارت تبدو كمن يعاني من انهيار عصبي علني»

واضاف « قمة خطر آخر يفعل فعله هنا. فانصار بريكست ينصتون بجماع قلوبهم الى صوت

الصحف الأجنبية..مسؤولون أوروبيون يتمسكون بالاتفاق النووي

أشارت مواقع أميركية معروفة إلى أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ستباشر بأولى مساعيها العلنية لكسب الدعم لمقاربتها تجاه إيران. وأفادت أن هذا المسعى يتمثل بجلسة لمجلس الأمن امس ستحاول خلاله سفيرة واشنطن لدى الامم المتحدة «Nikki Haley» تسليط الضوء على إيران. ونقلت المواقع عن سفراء أوروبيين لدى الامم المتحدة تمسكهم الثابت بالاتفاق النووي مع الجمهورية الاسلامية. بموازة ذلك، سلط صحفيون بريطانيون الضوء على تصريحات مسؤولين أمنيين بريطانيين حذروا فيها من وجود تهديد أمني غير مسبوق داخل بريطانيا.

*أوروبا تمسك بالاتفاق النووي مع إيران

كشّف موقع «Bloomberg» في تقرير له أن السفيرة الاميركية لدى الامم المتحدة «Nikki Haley» ستستفيد من جلسة مجلس الامن امس والتي ستخصص لبحث «الوضع في الشرق الاوسط»، بغية تسليط الضوء على برنامج إيران للصاروخ الباليستية ودعمها لحزب الله والحكومة السورية، مشيراً الى أن الدول الأخرى في مجلس الأمن ستحاول أن تبقى الأنظار مركزة على الملف الفلسطيني وخاصة أنشطة الاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية.

وقال التقرير إن اجتماع مجلس الامن امس يمثل المسعى العلني الاول من قبل واشنطن من أجل كسب الدعم للموقف الذي أعلنه الرئيس الاميركي دونالد ترامب بسحب الثقة من الاتفاق النووي.

وذكر بأن ترامب كان قد أعلن أن الاتفاق مع إيران لا يخدم مصالح الامن القومي الاميركية، مهدداً بالانسحاب من الاتفاق في حال عدم معالجة «عيوبه»، بحسب تعبير ترامب.

ولفت التقرير الى أن الموقف الاوروبي لم يتغير منذ خطاب ترامب، ونقل عن السفير السويدي لدى الامم المتحدة «Olof Skoog» تشديده على ضرورة أن تركز جلسة مجلس الامن على ما يسمى «عملية السلام بين الاسرائيليين» والفلسطينيين، وليس الاتفاق النووي.

كما نقل عن الاخير تأكيده أن الاتحاد الاوروبي مصمم على الحفاظ على الاتفاق النووي، «كأحدى الأعمدة الاساسية» لمنع الانتشار النووي، على حد قوله.

وأشار التقرير الى أن فرنسا وبريطانيا أصدرتا أيضاً مواقف تفيد بأنهما سيركزان أكثر على «الوضع الاسرائيلي» - الفلسطيني» و ليس ايران، ونقل عن السفير الفرنسي لدى الامم المتحدة فرنسو ديلاتر أن بلاده ستركز على ما يسمى «عملية السلام في الشرق الاوسط» خلال جلسة مجلس الامن اليوم.

*ترامب يجبّ خلق حالة من الفوضى من جهته، كتب «David Ignatius» مقالة نشرتها صحيفة «واشنطن بوست» عدّد فيها أهم سمات الرئيس الاميركي دونالد ترامب.

ولفت الكاتب أولاً الى أن ترامب يجب خلق حالة من الفوضى، وأن المسألة ليست عبارة عن خطأ أصدفة، بل أن ترامب يجب حالات الفوضى

التاريخ المعاصر، والى أن ترامب يعتقد أن الرؤساء السابقين كانوا متخوفين بشكل مبالغ فيه من الحرب النووية.

الاتفاق النووي

وبيّنا تحدث بلهجة تصعيدية ضد الصين في الحملة الانتخابية، إلا أنه يرى بالرئيس الصيني Xi Jinping» شخصية شبيهة له تحب المجازفة.

*بريطانيا أمام تهديد أمني غير مسبوق

في سياق آخر، كتب محرر الدفاعية بصحيفة «الاندبندنت» البريطانية «Kim Sengupta» مقالة تناول فيها تحذيرات أطلقها المدير العام لجهاز الامن والاستخبارات الداخلية في بريطانيا وهو جهاز «MI٥».

وأشار الكاتب الى ما قاله مدير هذا الجهاز «Andrew Parker» أمام عدد من الصحفيين المختصين بالملف الامني، عن وجود تهديد إرهابي خطير وغير مسبوق يتمثل بما سمّي به«الاسلاميين المتطرفين».

كما لفت الكاتب الى كلام «Parker» أن بعض المخططات الارهابية تستغرق بضعة ايام فقط من مرحلة بدء التخطيط الى مرحلة التنفيذ، ويأنه لم يسبق وأن شهد هذه الوتيرة العالية من العمليات الارهابية منذ أن بدأ حياته المهنية قبل ٢٤ عام.

كذلك نقل الكاتب عن «Parker» أن جهاز «MI٥» وقوات الشرطة عطلت سبع هجمات من قبل «اسلاميين» خلال الاشهر الستة الماضية، وانه تم كشف عشرين عملية إرهابية ضخمة خلال الاعوام الاربعة الماضية، إضافة الى اعتقال ٢٧٨ مشتبه خلال الاشهر الست الاولى من هذا العام.

ونقل الكاتب عن «Parker» أن هناك ٥٠٠

عملية تجري وتستهدف ٢٠٠٠ شخص، بينما هناك ٢٠٠٠٠ آخرون هم على «اراد» مكافحة الارهاب، فضلاً عن عدد آخر غير معروفين لدى الاجهزة القانونية.

وقال «Parker» بحسب الكاتب إن «الارهاب الاسلامي» يشكل تحدياً مستمراً ويتطلب مقاربة مستدامة وشاملة، كما أنه وصف هذا التهديد بأنه متعدد الابعاد.

ولفت الكاتب الى ما قاله المسؤول الامني البريطاني عن وجود تهديد «متنوع»، إذ يتم التخطيط داخل بريطانيا ولكن أيضاً يتم التخطيط من خارج البلاد ايضاً «لتنفيذ هجمات ارهابية داخل بريطانيا».

وأضاف الكاتب إن «Parker» حذر أيضاً من عودة المواطنين البريطانيين الذي التحقوا بصفوف الارهابيين في سوريا والعراق، إذ قال إن ما يزيد عن ثمانمئة شخص من هؤلاء غادروا سوريا والعراق، بينما يعتقد أن نحو مئة شخص منهم قد قتل.

وتابع «Parker» بحسب الكاتب إن عددًا قليلاً نسبياً قد عاد، لكنه حذر بالوقت نفسه من أن «داعش» يحث انصاره على «الجهاد» داخل بلدانهم «مثل بريطانيا».

اما حول التدايعات الامنية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوروبي «Brexite»، نقل الكاتب عن «Parker» تشديده على أن التعاون مع الاجهزة الامنية الشريكة في اوروبا سيتواصل.